المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

27/11/2012

القضايا الحقوقية المرتبطة بوضعية الحدود بالجهة الشرقية موضوع مائدة مستديرة السبت المقبل بوجدة

تحتضن مدينة وجدة يوم فاتح دجنبر المقبل، مائدة مستديرة تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان (وجدة- فجيج) حول موضوع « القضايا الحقوقية المرتبطة بوضعية الحدود بالجهة الشرقية».

وذكر بلاغ للجنة أن هذا اللقاء يروم المساهمة في التفكير والنقاش الضروريين حول مجموعة من القضايا الحقوقية المرتبطة بالحدود بالجهة كمدخل أولي لتطوير سبل التفاعل مع هذه القضايا، والاشتغال عليها مستقبلا بتعاون وشراكة مع الفاعلين الجهويين المعنيين.

وحسب البلاغ فإن هذه القضايا الناجمة بالأساس عن إغلاق الحدود البرية بين المغرب والجزائر وكذا تداعيات الموقف الرسمي لهذا البلد من قضية الوحدة الترابية للمملكة، ترتبت عنها بالخصوص آثار وخيمة من زاوية احترام الحقوق الأساسية لفئة عريضة من السكان القاطنين في المناطق الحدودية، أو الذين تعرضت حقوقهم للانتهاك بسبب العلاقات المغربية الجزائرية.

وسيشارك في هذا اللقاء أساتذة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة وباحثون ومتخصصون في مجال الهجرة والأمراض النفسية من خلال عروض ومداخلات لتسليط الضوء على هذه القضايا الحقوقية، بالإضافة إلى تقديم تجارب جمعوية في هذا المجال.

السيد الصبار يبرز أهمية ضمان بيئة متوازنة ممانعة للضرر البيئي الذي يمس بالصحة والكرامة والحق في الحياة والعيش الكريم

الداخلة / 26 نونبر 2012/ومع/ أبرز السيد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم الإثنين بالداخلة، أهمية توفير كل الدعامات من أجل ضمان بيئة متوازنة ممانعة للضرر البيئي الذي يمس بالصحة والكرامة والحق في الحياة والعيش الكريم.
واعتبر السيد محمد الصبار في كلمة خلال اختتام أشغال اللقاء الدولي حول موضوع "الإعمال الفعلي للحق في البيئة" أن الحق في البيئة وقضايا البيئة، "قضايا حديثة إلى حد ما من حيث الاعتراف والإقرار والتأصيل".

و أشار إلى أن الغاية من تنظيم هذا اللقاء الدولي بالداخلة يأتي في إطار المجهود الذي يبذله المجلس في مجال الإثراء بعد التأصيل الدستوري للحق في البيئة والارتقاء به إلى حق دستوري، وأيضا في إطار مصاحبة النقاش العمومي الدائر اليوم بالمغرب وفي إطار تفعيل المقتضيات الدستورية الجديدة ذات الصلة بالموضوع.

وتدارس المشاركون في هذا اللقاء الذي نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مدى يومين موضوع الإعمال الفعلي للحق في البيئة من خلال جلسات قدمت فيها مجموعة من العروض تم التركيز فيها على " عدم القابلية للتجزيء ،والترابط بين الحق في البيئة والحقوق الإنسانية الأخرى" و" "الحق في البيئة قاعدة جديدة لإصلاح الأضرار البيئية".
كما قدمت خلال الجلسات، التي شارك فيها ممثلون عن المؤسسات الفاعلة في مجال البيئة، من القطاعين العام والخاص، وممثلون عن منظمات دولية من فرنسا وإسبانيا، وعدد من المنتخبين وممثلين عن المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والتنمية والبيئة، وكذا اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، عروض ركز فيها السادة خوسي رويز من جامعة فالنسيا ودومينيك دو كورسيل عن " أكاديمية الماء" وسريل لوديو من منظمة المدن المتحدة بفرنسا على التوالي على موضوعات تناولت على التوالي " الحق في البيئة والقانون الدولي "و" الحق في البيئة مفاهيم وممارسات "و"الحق في البيئة أي أنماط للحكامة أي فاعلين اية مقاربات".

وتطرقت العروض لمحاور التعمير والحق في المدينة والبيئة ، والحق في الماء، والبيئة والتربية، وكيفية النهوض بإعمال الحق في البيئة بالمغرب وكذا مجالات التلوث وتدبير النفايات، وحفظ وتدبير الموارد ، والتعمير والأضرار البيئية، والبيئة والصحة، حيث تم التركيز على تعزيز الإعمال الفعلي للحق في البيئة، وتشخيص الأضرار التي تلحق بالمجال البيئي والتحديات التي يطرحها والآليات الكفيلة بإعمال الحق في البيئة وادوار مختلف الفاعلين في ذلك من منظور حقوقي.

ودعا المشاركون في خلاصات اللقاء إلى تحديد التدابير اللازمة لتقليص آثار الأضرار التي تلحق بالمجال البيئي، وضمان الحق في البيئة للمواطن ككائن يعتبر أساس التنمية، وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة ورفع كل أشكال الضرر البيئي، وكيفية النهوض بإعمال الحق في البيئة بالمغرب في علاقته بالخيارات التنموية.

وقدم والي جهة وادي الذهب لكويرة عامل إقليم وادي الذهب السيد حميد شبار عرضا حول تعريف الحق في البيئة والمفاهيم المرتبطة به مركزا على العلاقة بين مؤشرات التنمية والبيئة والتوافق الذي ينبغي تحقيقه بين هذين المكونين.
وذكر بالتحديات التي تطرح في المجال البيئي مؤكدا أن الحق في البيئة عنصر أساسي من حقوق الإنسان وانه يتعين تضافر الجهود لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة واستحضار هذين المكونين في عملنا اليومي على اعتبار أن المواطن هو جوهر التنمية. ج/ م س/دي

M. Sebbar souligne l'importance de la préservation d'un environnement équilibré pour se prémunir contre le dommage environnemental qui affecte la santé et la dignité

Dakhla, 26 nov. 2012 (MAP) - Le secrétaire général du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, a souligné, lundi à Dakhla, l'importance de mobiliser les moyens nécessaires afin d'assurer la préservation d'un environnement équilibré pour se prémunir contre le dommage environnemental qui affecte la santé, la dignité et le droit à une vie décente.

Intervenant lors de la séance de clôture des travaux de la rencontre internationale sur le thème "Pour l'effectivité du droit à l'environnement", M. Sebbar a relevé que le droit à l'environnement et les questions de l'environnement sont des concepts nouveaux en termes de reconnaissance, de mise en Âœuvre et de consécration.

L'organisation de la rencontre internationale de Dakhma, a-t-il expliqué, s'inscrit dans le sillage des efforts déployés par le CNDH pour enrichir la réflexion et circonscrire la notion de droit à l'environnement, consacré par la Constitution, et pour accompagner le débat public engagé au Maroc, ainsi que dans le cadre de la mise en application des dispositions de la nouvelle Constitution afférentes à ce sujet.

Les participants à cette rencontre de deux jours, initiée par le Conseil, ont débattu de plusieurs thèmes portant notamment sur l'indivisibilité et l'interdépendance entre droit à l'environnement et d'autres droits de l'homme et le droit à l'environnement : nouveau fondement à la réparation des dommages environnementaux .

Des exposés traitant du "Droit à l'environnement : quels modes de gouvernance, quels acteurs, quelles approches ?", "Droit à l'environnement et droit international" et "Droit à l'environnement, concepts et usages", ont été également au centre des travaux de cette rencontre qui a connu la participation de représentants des institutions impliquées dans les secteurs de l'environnement, aussi bien du secteurs public que privé, des représentants d'ONG, des élus et des experts.

Les thématiques urbanisme, santé, eau, éducation, pollution, gestion des déchets et promotion du droit à l'environnement au Maroc ont été également au menu de débats.

La rencontre a été sanctionnée par des recommandations dont lesquelles les participants soulignent, entre autres, la nécessité de déterminer les mesures requises pour réduire l'impact des dommages qui affectent l'environnement, de garantir le droit à l'environnement, de réaliser le développement équilibré et durable, d'éliminer toutes les formes de préjudice écologique et de promouvoir le droit à l'environnement dans sa relation avec les choix de développement.

Le wali de la région de Oued Eddahab-Lagouira, gouverneur de la province de Oued Eddahab, Hamid Chabar, a fait un exposé sur le droit à l'environnement et les concepts qui y sont associés, mettant l'accent sur la relation entre les indicateur de développement et l'environnement et sur l'équilibré à maintenir entre ces deux composantes.

Il a rappelé les défis à relever dans le domaine de l'environnement et souligné la nécessité de conjuguer les efforts pour la protection de l'environnement et la réalisation du développement durable, affirmant que le droit à l'environnement est une composante élémentaires des droits de l'homme.(MAP).

وزارة العدل: تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول السجون يفتقد للبيانات

أكد بلاغ لوزارة العدل والحريات، أنها معنية بالبحث في كل الانتهاكات والجرائم المحتملة المرتبطة بوضعية السجون، مشيرة إلى أن ذلك «منوط بوقائع محددة زمانا ومكانا وأطرافا»، وتحدث البلاغ عن «اكتفاء التقرير الأخير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية السجون، بتسجيل تجاوزات وسوء المعاملة والغلو في استعمال السلطة، دون أي بيانات أخرى، بالإمكان أن يتأسس عليها أي بحث تمهيدي»، وأضاف البلاغ الذي توصلت «التجديد» بنسخة منه، « أن الوزارة لم تتوصل على الأقل في هذه المرحلة بشكايات في الموضوع، لذلك فإنها تفيد باستعدادها للأمر بالبحث عن كافة التجاوزات حالما تتوصل بالبيانات الضرورية لذلك».

يذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أصدر مؤخرا تقريرا حول السجون كشف فيه وجود انتهاكات لحقوق الإنسان في عدد من السجون المغربية.

الـ CNDHبنقاش دوليّ وسط الدّاخلة

الاثنين 26 نونبر 2012

يختتم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اليوم بالدّاخلة، تنظيمه لقاء دولي حول "الإعمال الفعلي للحق في البيئة".. وذلك في محاولة منه للإحاطة بهذا المفهوم ومجالات التدخل التي يشملها بعلاقته مع باقيا الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وببرنامج رام تبادل التجارب بين المشاركين لتقديم الممارسة الأمثل في هذا المجال.

زوايا التناول همّت "عدم القابيلة للتجزيء والترابط بين الحق في البيئة والحقوق الإنسانية الأخرى" و"الحق في البيئة والقانون الدولي" و"الحق في البيئة، قاعدة جديدة لإصلاح الأضرار البيئية" و"الحق في البيئة، مفاهيم و ممارسات" و"الحق في البيئة، أي أنماط للحكامة؟ أي فاعلين؟ أية مقاربات؟".. وذلك من خلال ممارسات قطاعية تقترن بالتعمير والصحة والماء والتربة والتلوث وتدبير النفايات وذلك لتسليط الضوء على بعض القطاعات.

بعد أن رسمت صورة قاتمة، عن عدة قطاعات، هل تعصف تقارير المجالس الاستشارية بحكومة بنكيران؟

في وقت سابق لما كانت تصدر التقارير الحقوقية والاجتماعية والسياسية وحتى الرياضية عن منظمات دولية بشأن المغرب، كان «التجييش» هو سيد الموقف بالنسبة للمنظمات المماثلة على الصعيد الوطني للرد على ما يرد في التقارير الدولية من تنقيط سيء. اليوم نعيش فصلا آخر من هذه التقارير، مجالس وهيئات استشارية وطنية، ينظم الدستور عملها، تصدر تقاريرها بشكل يكشف عددا من الاختلالات التدبيرية لمختلف القطاعات، وترسم صورا قاتمة لعمل الحكومات بدء من الوضعية الحقوقية إلى الاجتماعية إلى السياسية. فهل هي رياح دستور فاتح يوليوز 2011، بدأت تهب على المغرب؟ أم أن سواد هذه التقارير تشكل اختبارا حقيقيا لحزب بنكيران الذي لم يفلح لحد الآن في خلق جو من الاطمئنان والأمن بالبلاد.

«الوطن الآن» تستعرض أهم ما جاء في التقارير السوداء لمؤسسات الحكامة

الهيأة المركزية للوقاية من الرشوة: غياب سياسة فعالة لمحاربة الفساد

«رقعة الفساد تتجه نحو التوسع والامتداد لمختلف مجالات تدبير الشأن العام، وهو ما يعكس الوضعية التي يوجد فيها المغرب، والتي لم تتحسن بالرغم من الجهود التي بذلها من أجل تطويق الظاهرة خلال العقد الأخير»، هي الخلاصة التي ختم بها عبد السلام أبو درار، رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، تقريره بداية نونبر 2012،

ومن مواطن القصور التي رصدتها الهيئة في هذا الشأن، نجد:

– غياب البعد الاستراتيجي الكفيل بإرساء سياسة لمكافحة الفساد فعالة ومنسقة ومندمجة وذات أهداف مرسومة ومحددة وقابلة للتتبع والتقييم.

– عدم ملاءمة المنظومة الجنائية والقضائية لمتطلبات مكافحة الفساد، خاصة على مستوى قصور دائرة التجريم والأطراف، ومحدودية الأثر الردعي للعقوبات، وتعثر الإطار القضائي على مستوى الاستقلالية والنزاهة والفعالية، وقصور فعالية الملاحقة والمقاضاة وتنفيذ الأحكام.

– ضعف الحكامة العمومية الذي يعزى إلى الهفوات الملحوظة على مستوى منع تضارب المصالح وتحجيم الإثراء غير المشروع.

– محدودية آليات الحكامة السياسية سواء على مستوى المقتضيات القانونية المتعلقة بالأهلية للترشح ومراقبة استخدام الأموال العمومية الممنوحة للأحزاب ولتمويل الحملات الانتخابية.

– هشاشة الحكامة الترابية الناتجة عن ضعف شفافية التدبير المحلي وتذبذب العلاقة بين الهيئات المنتخبة والمواطنين وعدم ملاءمة أجهزة الوصاية والمراقبة ومحدودية عمل أجهزة المساءلة وإعطاء الحساب وتأخر إدراج الحكامة المحلية ضمن مقاربة إعداد التراب الوطني.

قواعد الحكامة الجيدة في دستور فاتح يوليوز 2011

* دسترة هيئات الحكامة الجيدة وتعزيز صلاحياتها
* التنصيص على مقتضيات تضمن استقلالية القضاء
* التأكيد على حتمية تقوية آليات تخليق الحياة العامة
* ربط ممارسة المسؤولية بالمراقبة والمحاسبة
* تكريس دولة القانون والقضاء المستقل

المجلس الوطني لحقوق الإنسان: زنازن بنكيران اللاإنسانية

في 54 صفحة استعرض ادريس اليزمي (الصورة) رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ما اعتبره في تقريره «انتهاكات تمس حقوق بعض السجناء والسجينات»، حيث يصل عددهم حتى متم شهر دجنبر 2011، ما مجموعه 64833 نزيلا، من بينهم 888 نزيلا حدثا، ومن بين الملاحظات التي أبداها تقرير المجلس:

وجود نزلاء أحداث في شروط لاتراعي الحد الأدنى لالتزامات المغرب الحقوقية. 1

غياب آليات التشكي والتظلم، في ظل شكايات الأحداث من سوء المعاملة التي يدعون تعرضهم لها من قبل الموظفين ومن طرف النزيل المسؤول 1 عن الزنزانة «الكابران».

الإفراط في الاعتقال الاحتياطي، وعدم ترشيده، نظرا لسوء تقدير سلطة الملائمة الممنوحة لمؤسسة النيابة العامة. إذ يبلغ عدد النزلاء الاحتياطيين 1 27470، أي 43 في المائة من مجموع النزلاء.

* استمرار ظاهرة الاكتظاظ في السجون المغربية، مما يساهم في وقوع انتهاكات قد تطال حقوق السجناء والتأثير سلبا على ظروف إيوائهم وعمل الموظفين والحراس.
* استمرار النوم قرب المراحيض في السجون المحلية للعيون وعين قادوس وآيت ملول.
* وجود اختلالات على مستوى مساطر العفو ومعايير الترشيح له.
* عدم تفعيل مسطرة الإفراج الشرطي خلال الأربع سنوات الأخيرة.
* استمرار مجموعة من التجاوزات التي تمارس داخل السجون في حق النزلاء، من قبيل المعاملة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية، ومن أهم مظاهرها: الضرب بالعصا والأنابيب البلاستيكية والتعليق بواسطة الآصفاد في الأبواب لمدة طويلة واستعمال الفلقة وغرز الإبر والصفع والكي والركل بالأرجل والتجريد من الملابس على مرأى من السجناء، فضلا عن السب والشتم واستعمال عبارات تحط بالكرامة الإنسانية للسجين.
* وجود أماكن للتعذيب داخل بعض المؤسسات السجنية.
* تلقي بعض الموظفين لرشاوي مقابل استفادة العديد من النزلاء من مجموعة من الخدمات كتمديد فترة الفسحة والزيارة المباشرة وآلات التسخين والحصول على الهواتف النقالة..
* تشكي بعض السجناء من سوء المعاملة التي يتلقونها من بعض الأطقم الطبية وصعوبة التواصل معهم، فضلا عن تفشي بعض الأمراض المعدية..

المندوبية السامية للتخطيط: ارتفاع نسبة البطالة

لا تتوقف التقارير المنتظمة للمندوبية السامية للتخطيط عن كشف اختلالات الاقتصاد الوطني، فبلغة الأرقام تتحدث تقارير المندوب أحمد لحليمي (الصورة)، ومن بين آخر التوقعات والدراسات، نجد:

* نسبة النمو لن تتجاوز 2.9 في المائة في الفصل الثالث من سنة 2012، عوض 5 في المائة خلال نفس الفترة من السنة الماضية.
* ارتفاع عدد العاطلين في المغرب خلال الفصل الثالث من سنة 2012 على المستوى الوطني بنسبة 4.8 بالمائة أي 50 ألف عاطل عن العمل، عما كانت عليه في الفترة نفسها من سنة 2011. ليقارب عدد العاطلين مليوني شخص.
* قرابة نصف المغاربة ساخطون على حياتهم، وأكد التقرير أن الصحة تتصدر القطاعات المغضوب عليها، متبوعة بالسكن والتعليم والشغل.
– 36 طفلا مغربيا من أصل ألف يلقون حتفهم قبل بلوغ السن الخامسة.

مجلس المنافسة: صفقات الريع الحكومي

كشف عبد العالي بنعمور (الصورة)، رئيس مجلس المنافسة، خلال آخر تقرير له، عن الاختلالات التي تشوب المجال الاقتصادي، من حيث انتشار الرشوة والمحسوبية في الصفقات التي تفتحها الإدارات والمؤسسات العمومية التابعة للدولة. وأوضح التقرير أن 63 في المائة من المقاولات التي شملتها الدراسة أقرت بوجود الرشوة في الصفقات العمومية، في حين قالت 54 في المائة من هذه المؤسسات أن المجال يعاني من المحسوبية. وبينت الدراسة أن 44 في المائة من المقاولات تجد صعوبات في الحصول على المعلومات المرتبطة بالصفقات العمومية، الشيء الذي يضطرها إلى اللجوء إلى شبكة علاقاتها المهنية من أجل الولوج إلى المعلومات سالفة الذكر. كما أبرز تقرير بنعمور أن الاقتصاد المغربي يفقد سنويا ما قيمته 20 مليار درهم، وهو ما يجعل المغرب يفقد سنويا حوالي نقطة ونصف من نسبة النمو بسبب اقتصاد الريع غير المشروع الذي يتمظهر في غياب النزاهة وغياب المنافسة الشريفة في السوق الوطني، مؤكدا أن على من أولويات الحكومة الحد من مظاهر الريع المتفشي في المجتمع وخاصة في القطاع العام من خلال وضع آليات وقواعد لتقنين آليات المنافسة.

وزارة العدل والحريات تؤكد أنها معنية بالأمر بالبحث في الانتهاكات والجرائم المحتملة

26/11/2012

أكدت وزارة العدل والحريات أنها معنية بالأمر بالبحث في كل الانتهاكات والجرائم المحتملة، مضيفة في بلاغ توصل به pjd.ma أن ذلك منوط بوقائع محددة زمانا ومكانا وأطرافا.

وأضاف البلاغ أن بعض المنابر الإعلامية وبعض الفاعلين الحقوقيين تساءلت عن عدم فتح وزارة العدل والحريات بحثا تلقائيا بشأن التجاوزات التي نسبت للسجون من قبل تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 30 أكتوبر 2012 حول وضعية السجون المغربية، مبينا أن هذا التقرير اكتفى فقط بتسجيل تجاوزات وسوء المعاملة والغلو في استعمال السلطة دون أي بيانات أخرى بالإمكان أن يتأسس عليها أي بحث تمهيدي.

وشدد البلاغ على أن وزارة العدل والحريات لم تتوصل على الأقل في هذه المرحلة بشكايات في الموضوع، مبرزا استعداد الوزارة للأمر بالبحث عن كافة التجاوزات حالما تتوصل بالبيانات الضرورية لذلك.

وزارة العدل تعلن استعدادها للبحث في الانتهاكات والجرائم المحتملة التي رصدها تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان

أعلنت وزارة العدل والحريات أنها معنية بالبحث في كل الانتهاكات والجرائم المحتملة التي رصدها تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان بتاريخ 30 أكتوبر 2012 حول أوضاع السجون.

وقال الوزارة في لها توصلت "كفى بريس" بنسخة منه، أن فتح وزارة العدل والحريات بحثا تلقائيا بشأن التجاوزات التي نسبها التقرير للسجون المغربية، يقتضي "وقائع محددة زمانا ومكانا و أطرافا مع العلم أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان اكتفى بتسجيل تجاوزات و سوء المعاملة و الغلو في استعمال السلطة دون أي بيانات أخرى بالإمكان أن يتأسس عليها أي بحث تمهيدي".

وأوضحت الوزارة في ذات البلاغ أنها لم تتوصل على الأقل في هذه المرحلة بشكايات في الموضوع، "لذلك فإنها تفيد باستعدادها للأمر بالبحث عن كافة التجاوزات حالما تتوصل بالبيانات الضرورية لذلك.

الرميد يوضح سبب عدم فتح تحقيق في الخروقات التي سجلها المجلس الوطني في سجون بنهاشم

الاثنين 26 نونبر 2012

قدمت وزارة العدل والحريات مبررات عدم فتحها تحقيق قضائي على خلفية الخروقات التي سجلها تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان حول سجون بنهاشم، بلاغ الرميد والذي توصلت كود بنسخة منه وإن اعترف الوزارة بأنها معنية بالأمر بالبحث في كل الانتهاكات والجرائم المحتملة، فإنها أشارت إلى أن ذلك "منوط بوقائع محددة زمانا ومكانا و أطرافا".

واوضحت أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان "اكتفى بتسجيل تجاوزات و سوء المعاملة و الغلو في استعمال السلطة دون أي بيانات أخرى بالإمكان أن يتأسس عليها أي بحث تمهيدي"؛ كما أن هذه الوزارة يضيف البلاغ "لم تتوصل على الأقل في هذه المرحلة بشكايات في الموضوع، لذلك فإنها تفيد باستعدادها للأمر بالبحث عن كافة التجاوزات حالما تتوصل بالبيانات الضرورية لذلك".

وزارة العدل تنفي وجود أي شكايات عن "وضعيّة السجون"

أفاد بلاغ صادر عن الوزارة، أنّها "معنية بالبحث في كل الانتهاكات والجرائم المحتملة، باقتران مع وقائع محددة زمانا ومكانا و أطراف، مع العلم أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان اكتفى بتسجيل تجاوزات وحالات لسوء معاملة و غلوّ في استعمال السلطة، دون أي بيانات أخرى بالإمكان أن يتأسس عليها أي بحث تمهيدي".

وجاءت وثيقة وزارة العدل ردّا على "تساؤلات بعض المنابر الإعلامية وبعض الفاعلين الحقوقيين" حسب تعبيرها الذي زاد: "الوزارة لم تتوصل، على الأقل في هذه المرحلة، بشكايات في الموضوع.لذلك فإنها تفيد باستعدادها للأمر بالبحث عن كافة التجاوزات حالما تتوصل بالبيانات الضرورية لذلك".

وزارة العدل والحريات مستعدة لبحث تجاوزات السجون إذا توصلت بالبيانات اللازمة

كتبها Administrateur

الثلاثاء, 27 نوفمبر 2012 08:42

قالت وزارة العدل والحريات بالمغرب أنها معنية بالأمر بالبحث في كل الانتهاكات والجرائم المحتملة، حسب تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان بتاريخ 30 أكتوبر 2012 حول وضعية السجون.

واضاف بلاغ الوزارة توصلت أون مغاربية بنسخة منه، أن عدم فتح وزارة العدل والحريات بحثا تلقائيا بشأن التجاوزات التي نسبها التقرير للسجون المغربية، حسب ما اثارته بعض المنابر الإعلامية وبعض الفاعلين الحقوقيين ، فإن "ذلك منوط بوقائع محددة زمانا ومكانا و أطرافا مع العلم أن تقرير المجلس الوطني لحقوق الانسان اكتفى بتسجيل تجاوزات و سوء المعاملة و الغلو في استعمال السلطة دون أي بيانات أخرى بالإمكان أن يتأسس عليها أي بحث تمهيدي".

وأوضحت الوزارة في ذات البلاغ أنها لم تتوصل على الأقل في هذه المرحلة بشكايات في الموضوع، "لذلك فإنها تفيد باستعدادها للأمر بالبحث عن كافة التجاوزات حالما تتوصل بالبيانات الضرورية لذلك

كلميم .. افتتاح معرض للصور الفوتوغرافية في إطار قافلة المنجميين المغاربة بشمال فرنسا

17/11/2012

افتتح مساء اليوم الاثنين ببهو مقر جهة كلميم السمارة معرض للصور الفوتوغرافية ينظم على مدى خمسة أيام في إطار قافلة المنجميين المغاربة بشمال فرنسا.

ويضم هذا المعرض، الذي تنظمه جمعية المنجميين المغاربة في منطقة با – دو– كالي بشمال فرنسا، أزيد من 20 صورة تجسد جانبا من حياة المنجميين المغاربة الذين وصلوا إلى فرنسا عبر موجات متتابعة خلال ستينيات القرن الماضي.

وتم خلال اليوم الأول من برنامج هذه القافلة، التي تنظم بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومجلس الجالية المغربية بالخارج والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، تحت شعار "الذاكرة في خدمة حقوق الإنسان"، عرض شريط وثائقي يحمل عنوان "أصحاب السحنات السوداء يحكون الفحم" تم خلاله استعراض جزء من حياة المنجمين المغاربة والظروف التي كانوا يشتغلون فيها بالمناجم في شمال فرنسا.

وكانت هذه القافلة، التي حلت مساء أمس الأحد بمدينة كلميم، قد مرت بعدد من المدن، وذلك لتقييم وإحياء ذاكرة وتاريخ عمال المناجم المغاربة في منطقة با – دو – كالي بفرنسا والتذكير بحقوقهم.

وسيتم في إطار هذه القافلة، التي تتكون من منجميين سابقين وفنانين وباحثين وطلبة، تنظيم لقاءات مفتوحة مع كل من المنجميين وعائلاتهم ومع تلاميذ المؤسسات التربوية للتعريف بقضايا هذه الشريحة من المهاجرين المغاربة والوقوف من خلال شهاداتهم على واقع حياتهم واشتغالهم بالمناجم بشمال فرنسا.

وسيستفيد المنجميون في إطار هذه التظاهرة، التي ستختتم يوم الجمعة المقبل، من فحوصات طبية تحت إشراف أطباء متطوعين.

قافلة المنجميين المغاربة بشمال فرنسا تحط الرحال بمدينة كليميم

26/11/2012

بقاعة الاجتماعات التابعة للمجلس الجهوي تم الافتتاح الرسمي لأنشطة جمعية المنجميين المغاربة بشمال فرنسا ، هذه الأخيرة التي تنظم قافلة خصصت لزيارة جهتي سوس ماسة درعة و جهة كلميم السمارة ، و التي همت بالخصوص وارززات ، تزنيت ، تارودانت لتصل اليوم الاثنين 26 نونبر 2012 إلى مدينة كليميم على أن تكون محطتها الموالية و الأخيرة بمدينة اكادير من يوم 08 دجنبر 2012 إلى غاية 12 منه .

و قد اختار المنظمون لهذه القافلة شعار " الذاكرة في خدمة حقوق الإنسان " على اعتبار أن الجمعية ومن خلال برنامجها الذي سيمتد إلى غاية 30 نونبر 2012 ، ستعمل على اعتماد اللقاءات المباشرة سواء مع المنجميين المتواجدين بالمنطقة أو مع دويهم أو أراملهم من اجل الدفاع عن حقوق المنجميين المهاجرين كما ستنظم معرضا للصور وعرض أفلام تصب في هموم و معانات المنجميين منذ عهد (FELIX MORA) إلى اليوم . وركز رئيس الجمعية خلال الجلسة الافتتاحية على ضرورة التنظيم داخل إطار جمعوي أو نقابي من اجل الدفاع عن حقوق المنجميين بالمنطقة ، هذه الجلسة التي حضرها الكاتب العام لولاية جهة كلميم السمارة و بعض المنتخبين و ممثلة المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالجهة إضافة إلى بعض المنجميين و العمال بالخارج و ثلة من فعاليات المجتمع المدني و بعض الباحثين في مجال الهجرة ، إلى جانب طبعا أعضاء الجمعية و على رأسهم ابن المنطقة بشار يحضيه الذي يشغل منصب أمين مال الجمعية ، و فعاليات أخرى أجنبية نذكر من بينهم الكاتب الفرنسي (RICARDO MONTSERRAT) صاحب كتاب (" MAUVAISE MINE /) المنجم السيئ " . و تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه القافلة نظمت بتنسيق مع المجلس الجهوي لحقوق الإنسان و بدعم من السلطات المحلية و بعض المجالس المنتخبة .

لماذا فشلت عملية إدماج السلفيين في الحقل السياسي؟

كان الراحل محمد بوزوبع، وزير العدل السابق، هو أول من أطلق دعوات للحوار مع السلفيين داخل السجون. فقد صرح بأنه « لم يجد من العلماء من يحاور معتقلي السلفية الجهادية». وقد تلا ذلك تعبير العديد من الهيئات الرسمية عن استعدادها لإجراء أي حوار مرتقب مع هذا التيار، بعد وضع شروط لذلك. ومن بين هذه الهيئات، الرابطة المحمدية للعلماء والمجلس العلمي الأعلى.

ومن الحلول التي اقترحت لحل هذا الملف، تفعيل آلية العفو الملكي وإجراء حوار مع معتقلي السلفية الجهادية. وكان أبرز ما طرح في هذا الباب ما سمي بـ «مبادرة حرزني»، تمت بلورتها خلال شهر يونيو من سنة 2006، إذ اقترح حرزني، الرئيس السابق **للمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان**، أن يحرر هؤلاء المعتقلون إفادات كتابية يتبرؤون فيها من الأعمال الإرهابية، ويوضحون موقفهم من التهم التي أدينوا من أجلها، إضافة إلى تأكيدهم على نبذ تهم التكفير، وبيان موقفهم من الملكية... وهو ما نفذه بعضهم بتوجيه رسائل إلى منتدى الكرامة، إضافة إلى طلبات عفو ملكي بعث بها المعتقلون إلى المجلس.

توقف آلية العفو تجاه السلفيين بعدما سجلت حالة العود في ملف «أنصار المهدي»، إذ أن المتهم الرئيسي فيه حسن الخطاب سبق أن استفاد من العفو الملكي، في إطار استفادة حوالي 315 من السلفيين من العفو في مناسبات مختلفة، جعلت بعضهم يعلقون آمالا على المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي جاء بديلا عن **المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان**، خاصة أن أمينه العام محمد الصبار زار كلا من سجن سلا والسجن المركزي بالقنيطرة، إثر الاعتصامات التي خاضها معتقلو «السلفية الجهادية» مع قرب الإفراج عن المعتقلين السياسيين الخمسة، واستمع في زيارته للمعتقلين ولانشغالاتهم ومطالبهم. وإلى جانب مبادرة **المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان** سابقا، والتي لم تثمر أي نتائج عملية، كانت عدد من الدعوات إلى الحوار مع معتقلي «السلفية الجهادية»، سواء من لدن مسؤولين حكوميين أو من لدن جمعيات للمجتمع المدني، أو من طرف حزب النهضة والفضيلة، حيث التقى قياديون في الحزب معتقلين سلفيين في سجني عكاشة بالبيضاء والزاكي بسلا، وضمنهم عبد القادر بليرج وحسن الخطاب اللذين أعلنا في وقت سابق استعدادهما للحوار، وانخراطهما في مراجعة مواقفهما من الدولة والنظام السياسي، في أفق تحقيق المصالحة المنشودة. كما التمس عدد من عناصر «السلفية الجهادية»، في لقاء مماثل مع قياديي النهضة والفضيلة تمتيعهم بالعفو الملكي ، وهو الحوار الذي تدعمه الدولة، تهييئا لمرحلة سياسية جديدة ستعرف إدماج عناصر السلفية الجهادية في الحقل السياسي.

رسالة بعث بها المنتدى المتوسطي للرقي بحقوق المواطن الى السلطات المغربية

23/11/2012

الى السيد محمد الوحداني رئيس المجلس البلدي لعمالة سيدي إفني .المغرب

سيادة الرئيس تحية وبعد، كما هو موثق لدى عدد كبير من المنظمات الحقوقية ووسائل الاعلام فإن أبناء اللاجئ السياسي السيد أمين حمودا، يطالبون باستمرار بإطلاق سراحهم وإلحاقهم بوالدهم ببلجيكا كونهم أبناء لاجئ سياسي محتجزين كرهائن من قبل مخابرات النظام وهو ما يكررونه في عشرات البيانات التي بدأوها ببيان 28/4/2008 وتناقلته ست جرائد مغربية، منها جريدة الصباح والحياة الجديدة والاسبوع الصحفي والجريدة الأخرى والأيام، وما تناولها بعد ذلك من وسائل الاعلام عربيا ودوليا يكاد يفوق الحصر. يضاف الى ذلك أن وزير الخارجية قد توصل برسالة بالبريد المضمون بتاريخ 21/3/2007 من قبل اللاجئ السياسي أمين حمودا، يطالب من خلالها النظام أن يسهل عمليةخروج أبنائه ليلتحقوا به ببلجيكا بعد أن سحب جنسيته المغربية إثرمحاولة الإختطاف الثانيةالتي تعرض لها ببلجيكا، ولم تعد تربطه بالمغرب أي علاقة كمواطن يقول في رسالته الى وزير الخارجية. لكن بدلا من ذلك تم احتجاز أبنائه كرهائن وفرض حصار اعلامي وحقوقي على قضيتهم لدرجة أنهم منعوا حتى من تقديم طلب

التأشيرة داخل القنصلية البلجيكية بأكادير يوم 19/5/2010 وذهب ولده لقنصليها العامة بالدار البيضاء 2/6/2010 واعتقلته الشرطة داخلها ورمت به للشارع بعد أن تجسست على الملف ونسخته وسحبت وثيقة منه وكل هذه الأحد اث وغيرها تحدثت عنها بالتفصيل الصحيفة المغربية ''الأيام'' 15/7/2010 بعنوان ''أبناء اللاجئ السياسي الممنوعين من السفر إلى بلجيكا''. إنهم يتهمون باستمرار، النظام بأنه يخطط لاغتيالهم بحادثة سير قاتلة أوبوسيلة أخرى من وسائل المخابرات، ورغم صدور بيانات لعدة منظمات عربية ومنها بيان أصدرناه نحن المنتدى، وكلها تحذر النظام وتدعوه إلى إطلاق سراح أبناء اللاجئ السياسي عاجلا وإلحاقهم بوالدهم ببلجيكا وتحمله المسئولية كاملة عن سلامة وأمن تلك الأسرة، فإن النظام تجاهل كل تلك التحذيرات والنداءات ليتم اغتيال إحدى بناته يوم 25/9/2011 بواسطة أقراص طبية كما يوضحون في شكايتهم المرفقة بالوصفة الطبية، مع كامل الاسف. واعترضت أسرة الضحية على دفنهاوطالبت بالتشريح الطبي في إطار تحقيق شفاف ونزيه يكشف عن المنفذين والمخططين وتقديمهم

للعدالة الدولية، إلا أن السلطات رفضت ودفنتها بقوة العنف كما جاء في الشكاية. ورغم أننا أصدرنا بيانا ثانيا بعد الاغتيال كما أصدرت الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الانسان بيانا بتاريخ 31/10/2011 يدعو وزير الداخلية لإخراج الجثةمن القبر للتشريح وإطلاق سراح الأبناء ليلتحقوا بوالدهم فإن النظام ما يزال متعاطيا مع القضية بالتكتم الشديد. وبدل إطلاق سراحهم وإلحاقهم بوالدهم، قامت قوات الامن باعتقال محمد حمودا بن اللاجئ السياسي ورمت به في سجن تيزنيت يوم 2/10/2012مع سجناء الحق العام وذلك بغية تصوير قضية أبناء اللاجئ السياسي المحتجزين كرهائن وتقديمها للرأي العام على أنها مجرد مطالب حقوقية واجتماعية كباقي ساكنة سيدي إفني !، و هو يعاني الآن من ظروف نفسيةوصحية خطيرة داخل السجن بسبب الإكتظاظ حيث يقول بأنه يسكن مع 50 وأحيانا 55 سجينا في غرفة لا يتعدى طولها ستة أمتار وعرضها أربعة؟ وانعدام الاغطية والفراش، والتدخين القاتل،وانعدام النظافة وانعدام الماء الساخن وانتشار الحشرات المضرة كالبعوض والذباب اللذين وجدا في مرحاضين مفتوحين

على الغرفة مباشرة ألارضية الخصبة للتكاثر والإنتشار ناهيك عن الروائح الكريهة المقرفة لدرجة أنه صار الآن يعاني من لسعات تلك الحشرات مما تسبب له في بقع جلدية حمر تستدعي فحصا طبيا عاجلا !،قبل آن تنقله من سجن تيزنيت وترمي به في السجن المحلي بايت ملول حيث يكابد الان نفس المعاناة. **وباعتراف المجلس الوطني لحقوق الإنسان** منذ أسبوع بهذه التجاوزات الغير إنسانية في السجون المغربية عامة خير دليل؟.

من ناحية أخرى فقد توصل مكتبكم ومكتب السيد عامل الإقليم برسالة في الموضوع من قبل أبناء اللاجئ السياسي مؤرخة 2/6/2012 دون جواب رغم أنهم ظلوا على مدى شهر ونصف، يدقون أبواب العمالة والمجلس أكثر من أربع أو خمس مرات يقول ابنه محمد حمودا. لكل الأسباب الآنفة الذكر، وحيث إنكم تمثلون السلطات الإدارية لسيدي إفني وحيث إن الأبناء هم أبناء لاجئ سياسي معترف به رسميا ويعيش في المنفى منذ 22 سنة وقد سحب جنسيته المغر بية ولم تعد تربطه بالمغرب أي علاقة كمواطن، وحيث إن احتجاز أشخاص كرهائن خارج القانون يعتبر أمرا خطيرا يعاقب عليه القانون فإننا نحن المنتدى المتوسطي للرقي بحقوق المواطن:

نعلن عن تضامننا مع السجين محمد حمودا بن اللاجئ السياسي،وندين سجنه ونعتبره غير قانوني ويهدف الى حرمانه من مراسلة وسائل الإعلام لفرض الحصار الاعلامي على القضية.

ندين عملية اختطاف محمد حمودا بمدينة العيون بالصحراء من قبل المخابرات ليلة 18/9/2012 وتعذيبه وتهديده بالسلاح لثنيه عن نقل ما حدث له مع ''اللجنة الأممية الخاصة بالتعذيب'' على وسائل الإعلام كما يقول والده ونطالب بفتح تحقيق للكشف عن المتورطين وتقديمهم للعدالة الدولية.

ندين ونستنكراحتجاز أبناء اللاجئ السياسي كرهائن.

ندعوا النظام ممثلا في شخص وزير العدل إلى فصل ابن اللاجئ السياسي عاجلا عن سجناء الحق العام وإلحاقه بغرفة السجناء السياسيين مع توفير الظروف اللازمة للفريقين، من شروط النظافة والأفرشة والأغطية والأغذية وعدم الإكتظاظ. 5 نجدد مطالبتنا للنظام ممثلا في شخص السيد العامل ورئيس المجلس البلدي لسيدي إفني ووزير الداخلية بإطلاق سراح أبناء اللاجئ السياسي عاجلا وإلحاقهم بوالدهم ببلجيكا طبقا للمواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها كل دول العالم ومنها المغرب. 6 نضم صوتنا الى بقية الأصوات الداعية الى إخراج الجثمان من القبر للتشريح عاجلا في إطار تحقيق شفاف ونزيه وتحت إشراف المجلس الدولي لحقوق الإنسان يكشف عن السبب الحقيقي للوفاة ويقدم للعدالة الدولية كل من يثبت تورطه في القضية تنفيذا أو تخطيطا، مع التعويض عن كافةالأضرارالمادية والمعنوية. 7 فتح تحقيق حول عناصر الشرطة والمخابرات المتهمين بممارسة التعذيب النفسي والجسدي المنهج على أبناءاللاجئ السياسي ومنهم الشرطي المسمى محمد تيمستيت والبلطجي حسين قجي وتقديم كل من يثبت تورطه للعدالة الدولية 8 فتح تحقيق حول مؤامرة الإختطاف التي يقول أمين حمودا بأن المحامي المصري وطرفا آخر معه كانا يمهدان لتنفيذها في حقه كما يشهد بذلك بيان المحامي المؤرخ 30/9/ 2010 وتقديم كل من يثبت تورطه الى العدالة الدولية أيا كان منصبه. 9 نحمل النظام المسئولية كاملة في كل ما قد يتعرض له ابن اللاجئ السياسي أوبناته من أذى داخل السجن أوخارجه حتى يغادروا آخرشبرمن التراب المغربي.

المرفقات نسخ من الوثائق التالية: شهادة الإعتراف بالسيد أمين حمودا كلاجئ سياسي معترف به رسميا بتاريخ 1/9/1993 تحت رقم 12044. وصفة الدواء الذي أودى بحياة المرحومة حليمة حمودا. البيانان اللذان أصدرناهما في الموضوع نحن المنتدى المتوسطي للرقي بحقوق المواطن. البيان الذي أصدرته الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان يدعو وزيرالداخلية لإخراج الجثة من القبر للتشريح وإطلاق سراح الأبناء للإلتحاق بوالدهم. نسخة موجهة الى كل المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان وطنيا ودوليا قصد الإطلاع وتحمل المسئوليات.

وتقبلوا سيادة الرئيس تحياتنا واحترامنا. وحرر بالناضور /11/2012

سنة على الانتخابات.. ماذا تغير؟

الاثنين 26 نونبر 2012

التغيير في المغرب قصة معقدة جداً، هناك الكثير من الوعود والكلام والنوايا عن التغيير، لكن في الواقع الأمور تمشي بمنطق الاستمرارية، وحتى إذا كانت هناك جرعات للتغيير فهي تتسرب بمقدار بين شقوق هذه الاستمرارية، لأن قلاع مقاومة التغيير منيعة، وثقافة المحافظة مترسخة، وهواجس الخوف من الإصلاح كبيرة، حتى إن بعض الباحثين الفرنسيين يقول عن المغرب إنه بلد يتغير فيه كل شيء من أجل ألا يتغير أي شيء.

أمس مرت سنة على انتخابات 25 نونبر التي جرت في ظروف خاصة، وشكلت، إلى جانب الدستور الجديد، الجواب المغربي الخاص عن الربيع الديمقراطي بدون دم ولا حرب ولا شعار «ارحل»، لكن بوعد حقيقي بإجراء قطيعة مع الماضي في مستوى ما عبرت عنه حركة 20 فبراير من مطالب ومن روح جديدة. انتخابات حملت حزب العدالة والتنمية إلى الواجهة لكن دون الحصول على أغلبية. انتخابات كانت أكثر شفافية من سابقاتها لكنها كانت محكومة بأدوات المراقبة التقليدية، من نمط اقتراع وتقطيع وجهة إشراف حتى لا تنتج مفاجآت كبيرة تستعصي على التحكم.

حصل تقدم في ترجمة نتائج الانتخابات على مستوى تشكيل الحكومة، حيث طبق الملك منطوق الدستور الذي يعطي للحزب الأول الحق في تشكيل الحكومة رغم وجود أكثر من تحفظ على بنكيران وحزبه. لكن عندما انطلق مسلسل المشاورات لتشكيل الحكومة تحرك منطق الدستور غير المكتوب، حيث احتفظ التقنوقراط بإشرافهم على بعض الوزارات الحساسة، مثل الداخلية والأوقاف والجيش والأمانة العامة للحكومة والفلاحة، هذا دون الحديث عن وزارات أخرى ذهبت إلى شخصيات حزبية لكنها أقرب إلى منطق المخزن منها إلى منطق الشارع الذي صوت للتغيير في انتخابات 25 نونبر. إنها الخصوصية المغربية مرة أخرى التي لا تقف في وجه التغيير لكنها تدجنه وتحتويه وتتفاوض معه.. تتنازل له هنا وتدفعه إلى التنازل لها هناك، والحصيلة أن البلاد تبقى في حلقة مفرغة.. ندور ونرجع إلى نقطة الانطلاق.

تشكلت الحكومة بأسلوب «يدي ويد القابلة»، وربح بنكيران بعض النقط من خلال احتفاظه مثلا بوزارة العدل على رأسها الرميد الذي كان فوق رأسه فيتو كبير، لكنه خسر وزارات أخرى ضرورية لانسجام العمل الحكومي، وهو سبب ما نراه اليوم من عزف متناقض بين أعضاء الحكومة.

مرت سنة ومازال الناس ينتظرون قرارات كبرى ومشاريع تغير حياتهم. الحكومة تقول إنها تحتاج إلى وقت وهذا حقها، لكن هناك أشياء لا تحتاج إلى الكثير من الوقت، بل تحتاج إلى الكثير من الشجاعة، مثل التوقف عن ضرب الشباب والمتظاهرين في الشارع وإهانة كرامتهم فقط لأنهم يعبرون عن آرائهم ومطالبهم.. مثل توقيف التعذيب وإهانة البشر في سجون المملكة التي ازدادت هذه السنة باعتراف مؤسسة رسمية مثل **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**.. مثل تنظيم الانتخابات الجماعية لإخراج المدن والجهات من الشلل الذي تعيشه، وتوقيف حالة الشرود الدستوري التي توجد عليها الغرفة الثانية التي أصبحت مهزلة سياسية في عيون الرأي العام.. مثل جعل التلفزيون مرآة للواقع وليس مرآة للسلطة أو إعفاء المغاربة من دفع تكاليفه وتركهم يدبرون أمر الأخبار والتثقيف والترفيه بطرقهم الخاصة، فأرض الله واسعة.

نسبة النمو لم تزد هذه السنة عن 2.8 في المائة، ونسبة العجز تجاوزت 6 في المائة، والبطالة في وسط الشباب المتعلم في حدود 30 في المائة، هذا حطب يكفي لإشعال نار كبيرة، لكن المغاربة البسطاء مازالوا يأملون في التغيير، ويعرفون أن حصيلة الإرث كانت كبيرة، وأن الظروف صعبة، لكن إلى متى سيلتمسون الأعذار لحكومة بنكيران خاصة عندما يلاحظون أنها تتساهل في تطبيق الدستور، وتغض الطرف عن احترامه خوفا من فقدان الكراسي، أو عندما يلاحظون أن الحكومة تعوزها الكفاءة والإبداع لإيجاد حلول ناجعة لمشاكلهم. إن للصبر حدودا كما أن للأمل سقفا.

Un an après les élections… quels changements ?, par Taoufiq Bouachrine

26 NOVEMBRE 2012

Le changement au Maroc est chose fort complexe… Des paroles à profusion, des promesses qui pleuvent et des intentions sans doute excellentes, mais en réalité c'est la logique de la continuité qui prime et qui domine ; et même dans le cas où des velléités de changement apparaissent ici et là, elles sont inscrites dans le moule général de la continuité, car les bastions de la résistance restent forts, car la culture conservatrice a la peau dure, car les craintes face à toute réforme sont aussi grandes que tenaces… au point que des chercheurs français en sont arrivés à la conclusion qu'au Maroc, tout change pour que rien ne change.

Hier, donc, une année se sera écoulée depuis les élections du 25 novembre 2011, des élections qui se sont tenues dans un contexte particulier et qui ont représenté, en plus de la constitution, la réponse marocaine au printemps arabe, sans guerre déclarée ni sang versé et sans le slogan « dégage », mais avec une promesse sérieuse de conduire une rupture avec le passé, une rupture qui soit au niveau des revendications du mouvement du 20 février, avec tout ce à quoi elles aspirent comme nouveau souffle et pratiques nouvelles. Des élections qui ont porté le PJD en pole position, mais sans pour autant le faire bénéficier d'une majorité claire. Des élections plus transparentes que les précédentes, mais qui ont été cependant conduites à l'ancienne, avec un mode de scrutin, un découpage électoral et un contrôle qui empêchent toute mauvaise surprise ultérieure.

Il y aura eu une avancée nette en matière d'impact des résultats du vote sur la formation du gouvernement, en cela que le roi a appliqué à la lettre les termes de la constitution qui confèrent au parti arrivé premier le droit de former le gouvernement, en dépit de toutes les réserves qui pèsent sur Benkirane et sur son parti. Mais quand les tractations et concertations ont commencé pour dégager une majorité, les anciens réflexes de la constitution non écrite ont repris le dessus, avec des technocrates qui se sont maintenus à la tête de départements sensibles, comme l'Intérieur, les Affaires islamiques, la défense, le Secrétariat général et l'Agriculture… sans compter les autres ministères qui ont été confiés à des personnalités politiques, des gens qui sont davantage animés par leur adhésion à la logique makhzénienne qu'à celle de la rue qui a voté pour le changement lors des élections. Nous sommes là encore face à la particularité marocaine qui ne s'oppose pas au changement, mais qui l'apprivoise, le contient et compose avec lui… tantôt c'est le makhzen qui accepte quelques concessions, tantôt il incite la partie en face à en concéder, le résultat étant que le pays continue à tourner en rond en faisant du surplace et en repassant continuellement par le point de départ.

Le gouvernement a été constitué dans une logique consensuelle, de ce type de consensus qui ne règle rien… Benkirane a remporté quelques victoires en se préservant certains départements comme celui de la Justice, confié à Ramid sur lequel pesait pourtant un puissant veto mais, en revanche, le chef du gouvernement a dû lâcher du lest en abandonnant d'autres portefeuilles, chose qui lui a coûté le manque de cohésion de son équipe, ce qui justifie le manque d'harmonie du gouvernement actuel.

Une année est donc passée, et les gens attendent toujours ces grandes décisions et ces non moins grands projets qui changeraient leurs vies. Le gouvernement répond qu'il a besoin de temps, et cela est de son droit le plus entier, mais il est certaines choses qui ne nécessitent pas tant de temps que de courage, comme par exemple cesser d'user de brutalité envers les manifestants pour la seule raison qu'ils expriment leurs opinions et exposent leurs revendications… comme rompre avec la pratique de tortures au sein des établissements pénitentiaires, ainsi que l'a récemment reconnu un organisme on ne peut plus officiel, le **Conseil national des droits de l'Homme**… comme accélérer l'organisation des élections communales pour sortir les villes de l'état de stagnation institutionnelle qu'elles vivent aujourd'hui et pour mettre un terme aux errements de la Chambre des Conseillers qui est devenue une véritable farce aux yeux de tous… comme réformer la télévision et en faire une vitrine de la société et non plus de l'autorité, ou libérer les populations du paiement de la redevance pour cette télé et les laisser s'en aller chercher ailleurs l'information, le divertissement et la culture…

Le taux de croissance n'excède plus guère 2,8 %, le déficit public dépasse les 6 %, et le chômage des jeunes instruits excède les 30%… autant de combustibles potentiels pour un grand incendie… Mais les Marocains de modeste condition continuent d'espérer voir enfin le changement tant promis et sans cesse repoussé, eux qui savent que l'héritage qu'a reçu ce gouvernement est lourd, que les conditions sont rudes… Mais jusqu'à quand la population trouvera-t-elle encore des excuses au gouvernement, surtout lorsqu'elle voit comment ce même gouvernement néglige le respect des termes et de l'esprit de la constitution, s'en détourne même parfois par volonté, simple et seule volonté de se maintenir aux affaires ?… Jusqu'à quand le peuple supportera-t-il ce qu'il supporte, alors qu'il voit bien à quel point le gouvernement manque de compétences, d'esprit d'innovation et d'imagination pour résoudre les problèmes. La patience n'est pas infinie, et l'espoir a des limites…

ندوة حول العنف ضد النساء بجماعة بني وليد الأحد القادم

تحت شعار " جميعا من أجل تجريم العنف ضد النساء " و تخليدا لليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة ، تنظم الدينامية الجماعية لبني وليد تاونات في إطار البرنامج التشاوري المجالي المحلي ، ندوة في الموضوع بمشاركة كل من فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة و الجمعية المغربية لحقوق الإنسان و **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة فاس مكناس (المجلس الوطني لحقوق الإنسان)** و فاعلون جمعويون و حقوقيون آخرون ، الندوة المزمع تنظيمها يوم الأحد 2 دجنبر القادم ستحتضنها قاعة الخزانة القروية لبني وليد ابتداءا من العاشرة صباحا ـــ و الدعوة عامة